دكتور
سامى نجيب
أستاذ التأمين
كلية التجارة - جامعة بنى سويف
رئيس شعبة بحوث وإدارة الأخطار والتأمين
أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
خبير تأمين إستشارى ومحكم

مقالات تأمينية

* فى مجال التأمين عامة

نعم للإندماج بهدف التكامل أو التخصص

2011

دار التأمينات : 6 شارع محمود حافظ ، ميدان سفير ،
مصر الجديدة ، ص.ب 5878 هليوبوليس غرب ، رقم بريدى 11771
ت : 26437339 - 26357121 فاكس : 26357121

نعم للإندماج بهدف التكامل أو التخصص

أدت العولمة إلى تطور ملموس فى سوق التأمين المصرى إتفاقا مع تطور تشريع الإشراف والرقابة على التأمين بما سمح بمساهمة القطاع الخاص والكيانات التأمينية الدولية فى تأسيس شركات مصرية برأسمال أجنبى يتجاوز 50%0

وهكذا تواجدت فى مصر علاوة على الشركات العامة الثلاثة وشركة إعادة التأمين وجمعية التأمين التعاونى **13 شركة تأمين قطاع خاص (**ثلاثة منها فى السبعينات وإثنان فى الثمانينات و5 فى التسعينات والباقى فى السنوات 2000 و2001 و2002**).**

وبتحليل نشاط سوق التأمين بمراعاة تلك المستجدات يتبين لنا ما يلى:

1- تزايد النشاط التأمينى والإستثمارى للشركات الخاصة :

- تزايد حجم محفظة تأمينات الأشخاص بالشركات التى رخص لها بمزاولة تلك التأمينات (كشركات متخصصة**) من حيث العدد ومن حيث الأقساط ومبالغ التأمين وبمعدلات تزايد عالية فى الوقت الذى يكاد لا يتغيرفيه حجم المحفظة المقابلة بشركات أقدم وأكثر خبرة بالسوق المصرى.**

- إنخفاض القيمة السوقية لمحفظة الأوراق المالية وعائد الإستثمار بمعدلات أكبر فى الشركات العامه عنها فى الشركات الخاصه التى تهتم بالتغطيات التأمينية وربطها بأوجه ومعدلات الإستثمار والتغير فى القوة الشرائية للنقود**.**

- هناك تطور ملحوظ فى حجم عمليات وأقساط ومبالغ التأمين بشركات التأمين الخاصة التى أنشئت فى التسعينات خاصة فى مجال تأمينات الأشخاص حيث يلاحظ الإرتفاع النسبى فى مبالغ التأمين وفى نصيب كل من العاملين فى الشركات المشار إليها من الأقساط والذى يصل إلى أربعة أمثال قرينه بالشركات العامه**.**

2- فى مجال التسعير والوثائق:

- مع إنضمام مصر لإتفاقية الجات (منظمة التجارة) تطورت تشريعات التأمين بما أدى إلى تحرير تعريفات أو أسعار التأمين مع تحرير هيكل سوق التأمين من سوق تتملك فيه الدولة جميع شركات التأمين أو تكون فيه ملكية الأسهم للمصريين فقط إلى سوق مفتوح يضم العديد من الشركات سواء تملكها مصريين أو أجانب**.**

- يجب أن ندرك أنه وفقا لآليات السوق الحرة وما تتطلبه حرية التجارة والخدمات من تباين الشروط والأسعار بين الشركات فإن صناعة التأمين فى مصر مطالبة بالتحديث والإبتكار فى خدماتها التأمينية ودراسة كيفية الإستفادة من الطرق المستحدثة فى تقديم تلك التغطيات التأمينية.

3- فى مجال العمالة :

- عالمية صناعة التأمين تفترض إحتكاك الخبرات المحلية (كان يتم ذلك قبل الجات مع الخبرة الأجنبية من خلال عمليات إعادة التأمين وتسوياتها وإنتقائها**) مع الخبرات الأجنبية فى مجال إنتقاء وتنمية الموارد البشرية.**

وقد تميزت الشركات ذات الخبرة الدولية بعماله تعد بالعشرات تم إعدادها إعدادا جيدا لتقابل عماله بالمئات فى الشركات الخاصه التى نشأت فى الثمانينات وبالآلاف فى الشركات العامة.

- العنصر البشرى من أهم دعائم المنافسة ومن أهم تدابير إعداد القيادات الفنية والإدارية اللازمة لكافة مجالات النشاط التأمينى والتركيز على تنمية قدرات مكتتبى التأمين وتشجيع الكوادر الجديدة وإعطائها الخبرة العمليه والفنية لتكوين سلسلة متصلة من أجيال المكتتبين.

وهكذا فإنه بمراعاة آثار العولمة والنتائج المستخلصة من تحليل نشاط الهيئات التأمينية مع تطور السوق التأمينى دارت المناقشات حول جدوى الإندماج .

وفى رأينا هنا أن للإندماج مزاياه حيث يأخذ أحد أو كلا البعدين التاليين:

الأول : الإندماج بهدف التكامل:

وفى هذا نستهدف توفير إمكانية التعاون بين شركات التأمين ومقدمى الخدمات المالية (أساسا البنوك) لإقامة نوع من التحالف أو التعاون بين شركات التأمين والبنوك يتضمن مجالات مثل التسويق وتحصيل الإقساط والإستثمارات حيث يحظى هذا الإتجاه بأهمية خاصة فى أسواق التأمين فى الدول الصناعية الكبرى.

الثانى : الإندماج بهدف التخصص :

وفى هذا نستهدف أن تكون هناك شركات لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال وأخرى للتأمينات العامة والمسئوليات.

والإندماج فى هذا المجال قد تسبقه مرحلة تحالف بين الشركات المثيلة لأداء خدمات متكاملة ولزيادة إمكانية الشركات سواء فى التعامل مع الأخطار الكبيرة أو لخدمة العملاء.

إن التطوير المستمر لسوق المال يستلزم وضع إستراتيجية لتطوير مستمر لجناحيه التأمينى والبنكى ومن ناحية أخرى يتعين السعى نحو التطوير المستمر لسوق التأمين المصرية سواء على المستوى الحكومى من خلال إستصدار عدد من التشريعات الإلزامية التى تستهدف حماية الأفراد أو توفير التغطيات اللازمة للمجتمع وأيضا على مستوى شركات التأمين من خلال عدة إجراءات.

وعلى صعيد شركات التأمين يتعين أن تسبق الإندماج مرحلة تقوم من خلالها الشركات الساعية للإندماج بعدة أمور أهمها :

- ترشيد عمالتها.

- تطوير نشاطها بالتوازى وعلى عدة محاور أهمها تحليل التوقعات وإحتياجات العملاء (تحليل السوق**) وتحليل محفظة العملاء (**السن- الدخل- الإهتمامات**). والتنسيق بين إحتياجات وتوقعات المستهلكين والمنتجات المتاحة بالسوق، وإقامة إستراتيجية للإتصال بالعملاء الحاليين والمتوقعين وتحسين جودة الخدمات التأمينية لتحسين العلاقة مع العملاء.**

- تطوير قنوات التسويق حيث يؤدى ضغط المنافسة إلى إتجاه الشركات إلى تخفيض تكاليف الإنتاج الثابتة خصوصا عن طريق إستخدام قنوات التسويق البديلة كالتسويق التقليدى المتبع عن طريق المنتجين والوسطاء 00على سبيل المثال التسويق المباشر بالتيلفون (خدمة العملاء**) والتسويق الإلكترونى عن طريق شبكات الإنترنيت أسلوب البريد المباشر.**

إن أمام قطاع التأمين المصرى عمل هام فى إعادة تنظيم صفوفه وتوفيق أوضاعه وتوثيق صلاته بين الشركات العاملة فى السوق حتى تتمكن هذه الشركات من العمل فى أمان وثقة والتنافس الشريف فيما بينها وفقا للتغيرات الجوهرية التى طرأت على الإقتصاد المصرى وما يتبعها من تغييرات أساسية فى دور قطاع وهيكل التأمين المصرى لتوفير الحماية المطلوبة للمستهلك المصرى والإقتصاد القومى فى أحسن صورة وبأقل تكلفة.

وقبل هذا وذاك يجب تشجيع ممارسة التأمين من خلال جمعيات التأمين التعاونى لإستكمال مقومات وأركان صناعة التأمين فى مصر خاصة فى هذا المجال الذى تقتصر مزاولته على المصريين حيث تتكون الجمعيات فى إطار الأحكام العامة للتعاون وتكفل لأعضائها نظاما تأمينيا فيما بينهم يتفق والأيدلوجيات السائدة فى مصر بما يضمن تنمية سوق تأمينات الحياة والإحتفاظ بعملياته فى أيد مصرية.